20001212-0006-12

أهالي المفقودين: الاستغلال السياسي سببه غياب الشفافية في البلدين

في بيان نشرته "الوكالة الوطنية للاعلام" وكان وصلها بالفاكس، دعت "لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" الى "الابتعاد عن الاستغلال السياسي لقضية الموقوفين اللبنانيين في سوريا". ورأت "ان اللغط الحاصل حول عدد الاسرى وهويتهم اضافة الى الاستغلال السياسي للقضية ما كانا ليحصلا لو اتسمت ممارسة السلطتين اللبنانية والسورية بالشفافية في معالجة هذا الملف".

وقال البيان: "ان يتزامن تسلم السلطات اللبنانية الاسرى والمعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، مع اليوم العالمي لحقوق الانسان امر في غاية الاهمية. ان قرار الرئيس بشار الاسد تسليم السلطات اللبنانية الاسرى والمعتقلين في السجون السورية بادرة ايجابية ونعتبرها خطوة اولى من أجل اقفال ملف الاسرى والمفقودين في شكل نهائي، ويهمنا في هذا المجال ان نشدد على الآتي:

– ان اللغط الحاصل حول عدد الاسرى وهويتهم، اضافة الى الاستغلال السياسي للقضية، ما كانا ليحصلا لو اتسمت ممارسة السلطتين اللبنانية والسورية بالشفافية المطلوبة في معالجة ملف حساس ومهم.

– ان أهالي الاسرى والمخطوفين والمفقودين تعرضوا خلال الاعوام الماضية لأقسى ظروف القهر النفسي والقلق المدمر والابتزاز المادي. لذا، لا يحق لأحد ان يوجه اليهم اللوم عندما يتقدمون من السلطات اللبنانية المعنية بلوائح بأسماء ذويهم من المعتقلين والاسرى والمفقودين. لذلك نطالب الدولة بأن تستمع الى افادات الاهالي والمعلومات التي في حوزتهم وان تقوم بالتحقيق والاجابة عن كل حالة على حدة.

– مع تأكيدنا الابتعاد عن الاستغلال السياسي للقضية، نؤكد حق الاهالي في الحصول على أجوبة صريحة وقاطعة مبنية على التقصي، وهي ابسط حقوق المواطن وليست قضية انسانية فحسب، كما انها ليست منّة من أحد.

– اننا اذ نعبر عن تضامننا مع اهالي الموقوفين المفرج عنهم، ونشاركهم فرحهم، نأمل في ان يدخل الاطمئنان عائلة كل مخطوف ومفقود".

من جهة اخرى، أصدر طلاب "التيار الوطني الحر" بيانا سألوا فيه عن "مصير مئات المعتقلين الذين قد يذهب بهم تقصير الحكومة الى مجاهل النسيان التام (...)". وتوقف البيان امام مجموعة نقاط هي:

– "التلاعب بأعداد المعتقلين وابقاء الرقم الحقيقي مجهولا (...)

– تتحمل الدولة التي أنكرت حقيقة وجود معتقلين في السجون السورية مسؤولية جسيمة (...)

– في السجون السورية عشرات الجنود والضباط اللبنانيين الذين اعتقلوا في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠ وهؤلاء أسرى حرب اوقفوا في ساحة المعركة وتنطبق عليهم تاليا أحكام معاهدة جنيف ولا يجوز تحت اي من الاعتبارات ان يتم طمس هذه القضية وتجاهلها (...)".

• في الذكرى الـ٥١ للاعلان العالمي لحقوق الانسان دعا "أصدقاء المعتقلين في السجون السورية" وسائل الاعلام وجميع الاهالي والداعمين لهذه القضية الانسانية الى اعتصام وتجمع في حديقة شارل مالك – التباريس – الاشرفية قبالة الـSNA غدا الاربعاء اعتبارا من الثالثة بعد الظهر. وسيتم تسجيل اسماء اللبنانيين المعتقلين في السجون السورية غير الواردة اسماؤهم على لوائح المنظمات المحلية والعالمية المقدمة للسلطات اللبنانية.